الأمم المتحدة
A/HRC/58/42
الجمعية العامة
Distr.: General
30 December 2024
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة الثامنة والخمسون**
24 شباط/فبراير – 4 نيسان/أبريل 2025
البندان 2 و3 من جدول الأعمال
**التقرير السنوي لمفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام**

**تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية**

# حلقة دراسية للخبراء بشأن تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال جهود مكافحة الفساد في سياق التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

**تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/53، موجزاً لحلقة دراسية للخبراء عُقدت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بشأن تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال جهود مكافحة الفساد في سياق التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).


الرجاء إعادة الاستعمال

# أولاً- مقدمة

1- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/53، عُقدت الحلقة الدراسية للخبراء في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 من أجل تقاسم الممارسات الجيدة والإنجازات والتحديات والدروس المستفادة في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال جهود مكافحة الفساد في سياق التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وركزت الحلقة الدراسية للخبراء على تعزيز فهم العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان؛ وتقاسم الممارسات الجيدة والإنجازات والتحديات والدروس المستفادة في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال جهود مكافحة الفساد في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19؛ وتحديد فرص ربط تدابير مكافحة الفساد بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وتحديد سُبُل كفالة اتساق السياسات بين العمليات الحكومية الدولية؛ والنظر في الأفكار المتعلقة بالخطوات والإجراءات الإضافية التي يجدر أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، لمساعدة الدول على اعتماد نهج قائم على الحقوق إزاء منع الفساد ومكافحته. وقُسّمت الحلقة الدراسية إلى جزء افتتاحي وجزء موضوعي وجزء ختامي.

# ثانياً- موجز المداولات

## ألف- الجزء الافتتاحي

2- أدار الجزء الافتتاحي مورتن كوخ أندرسن، وهو كبير باحثين في معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، الذي استهل الحلقة بتوضيح أهدافها وتقديم المتحدثين.

3- وشددت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بيانها الافتتاحي على أن الفساد يشكل تهديداً متزايداً لاستقرار مجتمعاتنا وأمنها، ويغذي المظالم الاجتماعية والسياسية من خلال تعزيز عدم المساواة والظلم وتحوير القرارات الحكومية وحرمان الدولة من موارد حيوية، مما يقوض توفير الخدمات العامة الأساسية. وقالت إن الفساد حوّل مؤسسات الدولة إلى آليات لتحقيق مكاسب خاصة. وعلاوة على ذلك، يقوّض الفساد إلى حد بعيد قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحمايتها، إذ يضيّق الحيز المالي المتاح لها جراء تقليص الموارد المخصصة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو منحى لوحظ كثيراً في فترة التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

4- وقالت المتحدثة إن الفساد ليس جريمة بلا ضحايا، فكل شرائح المجتمع تتأثر به، بما في ذلك الأفراد والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية والمؤسسات العامة. وتتأثر به على نحو أكبر الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والأقليات العرقية، الأمر الذي يزيد من تعميق أوجه عدم المساواة وعرقلة التنمية الشاملة.

5- وفي الآونة الأخيرة، ألزم 'ميثاق المستقبل' الدول بتعزيز الجهود الجارية لمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد وغسل الأموال والتهرب الضريبي، فضلاً عن القضاء على الملاذات واستعادة الأصول المتأتية من هذه الأنشطة غير المشروعة. وأكدت نائبة المفوض السامي مع ذلك ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للفساد وكفالة الحوكمة الرشيدة وتقديم الخدمات العامة.

6- وعلى مدى السنوات السابقة، كثفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أنشطتها الرامية إلى زيادة الوعي بالأثر السلبي للفساد على حقوق الإنسان، وقدمت الدعم التقني وبناء القدرات والدعم التشريعي إلى مبادرات بشأن مكافحة الفساد. وعززت المفوضية تعاونها مع الدول الأعضاء والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد والمجتمع المدني ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين من أجل المساعدة في مكافحة الفساد من خلال نهج يركز على حقوق الإنسان والضحايا. وقدمت نائبة المفوض السامي مثالاً محدداً حديثاً عن عمل المفوضية في هندوراس، حيث اضطلعت المفوضية بجهود من أجل توعية موظفي الدولة بالصلة بين الفساد وحقوق الإنسان. وأشارت إلى العمل المنجز في العراق، حيث دعمت المفوضية هيئة النزاهة في إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملها. وأوردت المتحدثة عدة أمثلة على عمل المفوضية في مجال تقديم المساعدة التقنية وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني. واختتمت بالإشارة إلى أهمية الدعم المقدم من مجلس حقوق الإنسان في تمكين المفوضية من مواصلة الاضطلاع بعملها.

7- وأكد رئيس مجلس حقوق الإنسان، عمر زنيبر، أن الفساد يشكل عائقاً أمام التنمية البشرية، وأن له تأثيراً كارثياً على النساء والفتيات والشباب وعلى الجميع بسبب زيادة التكاليف المتكبدة وتقليص الوصول إلى الخدمات الأساسية وحتى إلى العدالة. وإذا تُرك الفساد دون رادع، فقد يؤدي إلى تآكل الثقة في القادة والضمير الاجتماعي، وفي بعض السياقات قد يؤدي إلى تأجيج النزاعات والعنف. وعلاوة على ذلك، يقوّض الفساد مبدأ الكرامة الإنسانية ذاتها من خلال تحويلِ وجهة الموارد وإبعادها عن الفئات التي هي في أمس الحاجة إليها وإعاقةِ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويظل الفساد بالفعل قضية من قضايا حقوق الإنسان، وهو ما حمل مجلس حقوق الإنسان منذ فترة طويلة على التسليم بالترابط بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. وبيّنت الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 أن الفساد تسبب في آثار مدمرة وكشف عن مواطن ضعف داخل المجتمعات.

8- ولا تتطلب مكافحة الفساد أطراً قانونية فحسب، بل تتطلب أيضاً مشاركة المجتمع. ويجب وضع الفئات الأكثر تهميشاً في قلب النقاش، لأن الفساد لا يفضي إلى خسارة مالية فحسب، بل يطرح أيضاً مشكلة تمس بالكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وقال المتحدث إن الحلقة الدراسية ترمي إلى تعميق فهم العلاقة بين الفساد والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان والحلقة الدراسية للخبراء يتيحان منبراً لتقاسم أفضل الممارسات، دعماً لتجاوز تحديات الماضي واستكشاف حلول مبتكرة من أجل ربط جميع جهود مكافحة الفساد بفعالية أكبر بحماية حقوق الإنسان، لا سيما في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19.

9- وللمضي قدماً، حثّ السيد زنيبر الجميع على النظر في السبل التي يمكن من خلالها تعزيز التصدي الجماعي للفساد باتباع نهج قائم على الحقوق، داعياً الدول إلى إدماج ممارسات الحوكمة الرشيدة في أطرها القانونية والمؤسسية. وأضاف المتحدث أن حماية حقوق المجتمع المدني، والمبلغين عن المخالفات، ونشطاء مكافحة الفساد، والمهنيين القانونيين يشكل أمراً بالغ الأهمية. وختم قائلاً إن مجلس حقوق الإنسان يعول على الفعالية والابتكار في عمله رغم محدودية الموارد، معتبراً أن تعزيز التعاون مع الشركاء الداخليين والخارجيين الرئيسيين يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق النجاح على هذا الصعيد، فضلاً عن كونه عاملاً حيوياً في مكافحة الفساد.

## باء- العروض التي قدمها الخبراء المشاركون في الحلقة الدراسية

10- تدخّل في الجزء المواضيعي من الحلقة الدراسية ستة خبراء وأدار النقاش السيد أندرسن.

11- وذكر رئيس أمانة حكومة ماليزيا، تان سري شمس الأزري بن أبو بكر، أن الفساد ينشأ لأسباب مختلفة، مثل عدم المساواة الاقتصادية، التي يمكن أن تؤثر على الناس وتحملهم على الانخراط في ممارسات فاسدة لتحسين مستوى حياتهم، مدفوعين بالرغبة في الثروة والسلطة والمكانة. وسلط الضوء على الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد في ماليزيا، التي اعتُمدت من أجل استكمال الخطة الوطنية لمكافحة الفساد التي قدمها رئيس الوزراء. وتتضمن الاستراتيجية، التي يمتد تنفيذها على مدى خمس سنوات، إطاراً مفصلاً لمكافحة الفساد والحد منه من خلال الجمع بين خمس استراتيجيات أخرى تتمحور حول التعليم، والمساءلة العامة، والإنصات إلى الناس، والإنفاذ، والحوافز. وقال المتحدث إن مكافحة الفساد تقتضي تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة. وأضاف أن تلقين قيمتي الأمانة والأخلاق يجب أن يبدأ من مرحلة التعليم المبكر حتى أعلى المؤسسات التعليمية من أجل غرس الشعور بالمسؤولية لدى جيل المستقبل.

12- وحذّر السيد أبو بكر من أن الفساد يمكن أن يؤدي، بمرور الوقت، إلى تقليص الاستثمار في المجتمعات التي يصبح فيها أمراً طبيعياً. وفي هذا السياق، اعتبر أن تشجيع المشاركة العامة والتعبئة العامة أمر ضروري لإقامة مجتمع يعارض الفساد. ويجب على المواطنين دعم جهود مكافحة الفساد بفاعلية ومساءلة القادة عن أفعالهم. وذكر أن اعتماد قانون المشتريات العامة وضمان التناوب الوظيفي في القطاعات الحساسة جزء من الجهود الاستراتيجية التي يبذلها بلده للتصدي للفساد. وأوضح أن اللجنة الوطنية المعنية بالحوكمة في ماليزيا مسؤولة عن ضمان تنفيذ جميع القرارات التي تتخذها الحكومة بكفاءة وفعالية على جميع المستويات، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات أو الحكومات المحلية. وأطلقت الحكومة خطة لإصلاح الخدمة العامة للفترة 2024-2030 في أيلول/سبتمبر 2024. ويرمي المحور الرئيسي من الخطة إلى إيجاد بيئة لا تتسامح مطلقاً مع الفساد. وقدمت الحكومة بموجب الخطة إطار عمل يقوم على خمس ركائز هي: تحسين الحوكمة القائمة على القيم؛ وتعزيز رأس المال البشري؛ وتعزيز التطور المؤسسي؛ وزيادة فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة؛ وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأطلقت الحكومة عدة مبادرات للحد من مخاطر الفساد، تضمنت تحسين القواعد واللوائح والإجراءات والعمليات الإدارية القائمة لتسهيل العمليات التجارية، إضافة إلى إنشاء فريق عمل خاص يُعنى بتحسين تصنيف البلد في مؤشر الحماية من الفساد. وكان رئيس الوزراء قد حدد هدفاً يرمي إلى بلوغ رتبة ضمن أفضل 25 دولة في تصنيف المؤشر في غضون السنوات العشر المقبلة، وأنشأ فريق عمل خاص في إطار رؤيته الأوسع نطاقاً لاقتصاد إنساني يخدم العدالة الاجتماعية.

13- وقال المتحدث إن الإنتاجية هي مفتاح النمو الاقتصادي المستدام، معتبراً أن الأموال العامة عامل ضروري لنمو رأس المال البشري، لا سيما من خلال التعليم والرعاية الصحية. ويتماشى ذلك مع الفهم القائل بأن جميع حقوق الإنسان مترابطة، وأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية متساوية في الأهمية ولا يمكن الفصل بينها. وينبغي على الحكومة أن تضمن استخدام الميزانية المخصصة لمشاريع محددة استخداماً كاملاً يخدم هذه الحقوق ويحقق مصلحة الشعب. وللنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من الأهمية بمكان تقديم الخدمات العامة بكفاءة استناداً إلى نهج يقوم على حقوق الإنسان.

14- وسلط نائب رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المغرب، رشيد لمدور، الضوء على الصلة الحاسمة بين مكافحة الفساد ودعم حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن الفساد يقوض الممارسات الديمقراطية ويضعف العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وأضاف أن مكافحة الفساد يجب أن تواكب حماية حقوق الإنسان. وسلط السيد لمدور الضوء على التزام المغرب بالتصدي للفساد من خلال الأحكام الدستورية، لا سيما الفصل الثاني عشر من دستور البلد، الذي أنشأ هيئات مستقلة لحماية الحقوق

والحريات. واعتبر أن مكافحة الفساد يجب أن تستند إلى نهج تشاركي يرمي إلى تعزيز سيادة القانون وتحديث المؤسسات وضمان مشاركة المجتمع بأسره.

15- وإضافة إلى ذلك، سلط السيد لمدور الضوء على المشاركة الاستباقية للمغرب في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفساد، مثل مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في بنما في عام 2013، والذي اعتُرف فيه بالأثر الضار للفساد على حقوق المواطنين. وأوجز المتحدث التدابير الرئيسية المعتمدة في المغرب، بما في ذلك اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي ترمي إلى تحسين الخدمات العامة والقضاء على الممارسات الفاسدة الماسة بالحقوق الأساسية. وأشار إلى تشريعات مثل القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات وأوجه الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات باعتبارهما جهوداً إضافية بذلتها الحكومة. وتبين هذه الجهود التزام المغرب بضرورة الربط بين حماية حقوق الإنسان ومبادرات مكافحة الفساد. وشدد السيد لمدور في ختام مداخلته على أهمية إشراك المواطنين في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وترسيخ ثقافة المساءلة. وأعرب عن أمله في أن تؤدي التوصيات التي ستنبثق عن الحلقة الدراسية إلى زيادة تعزيز التنسيق الدولي والوطني في مجال مكافحة الفساد.

16- وسلط نائب الممثل الدائم لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ألفارو أيالا ميليندیز، الضوء على أهمية وضع حد للفساد من أجل تعزيز إعمال جميع حقوق الإنسان. وقال إن المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، لتحقيق الحماية التي ينص عليها العهد تدريجياً، موضحاً أن الفساد يقوض هذا الالتزام الواقع على عاتق الدول. وينتج عن الفساد تغيير اتجاه الأموال والممارسات العامة ويؤثر على قطاعات اقتصادية متعددة. فهو يحد من الوصول إلى أسواق العمل والحماية الاجتماعية ويقلص النمو الاقتصادي العام. وشدد المتحدث على أن الجميع ضحية للتأثير السلبي للفساد. وذكّر بأن جائحة كوفيد-19 فرضت على الدول اعتماد تدابير طارئة للحماية والوقاية من الأثر السلبي للفيروس، مثل تخصيص موارد طارئة لقطاع الصحة العامة والحماية الاجتماعية. وأورد أمثلة تبين أن زيادة مخصصات الصحة والضمان الاجتماعي خلال الجائحة، وإجراءات الشراء الطارئة المتخذة لمواجهتها، أدت إلى تآكل الرقابة وتزايد مخاطر الفساد.

17- ودعا المتحدث إلى مراجعة أنظمة الإشراف والمراقبة، بما في ذلك على صعيد السلطة القضائية، لمنع الحالات التي تنطوي على فساد، مثل تلك التي ظهرت أثناء جائحة كوفيد-19، ولتعزيز الشفافية. ومن الأهمية بمكان إبراز وتحليل العلاقة بين تدابير مكافحة الفساد وتدابير حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويمكن أن يسهم مجلس حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بناء التعاون بين الدول بشأن قضايا الفساد وحقوق الإنسان. ويمكن الاستفادة من آلية الاستعراض الدوري الشامل في تقديم توصيات إلى الدول لتشجيعها على وضع سياسات عامة لمكافحة الفساد يدمج فيها نهج قائم على حقوق الإنسان.

18- وإضافة إلى ذلك، ينبغي التصدي على سبيل الأولوية للفساد الناجم عن الجريمة المنظمة الذي تعاني بلدان مثل كولومبيا من آثاره السلبية. وتعيش كولومبيا مأساة الاتجار بالمخدرات منذ أكثر من 60 عاماً، الأمر الذي خلق عقبات كبيرة أمام توطيد السلام في البلد. ودعا المتحدث الجميع في ختام كلمته إلى الاعتراف بآثار الاتجار بالمخدرات وإلى تقبل فكرة أن النهج العقابي المتبع منذ 60 عاماً لم يتحقق تقدماً يذكر. واختتم السيد أيالا عرضه بالدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في سياسات مكافحة المخدرات.

19- وشددت كاري لوكاس، المسؤولة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في فرع مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مداخلتها على أهمية

الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدول الأعضاء خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن موضوع مكافحة الفساد، المعقودة في عام 2021. وقالت إن مكافحة الفساد تؤدي دوراً حاسماً في تعبئة الموارد بفعالية والقضاء على الفقر وتحقيق التمتع بجميع حقوق الإنسان. وأضافت أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعتبر أن تدابير مكافحة الفساد تشكل عاملاً أساسياً في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويساعد على كفالة إتاحة الموارد اللازمة لتحقيق التمتع الكامل بتلك الحقوق. ووفقاً للدراسات، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 450 بليون دولار تُفقد بسبب الفساد من أصل حوالي 7,3 تريليونات دولار تُنفق سنوياً على الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم.

20- وأدت الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم انعدام الشفافية وتحويل وجهة الأموال وفقدانها، مما عرّض صحة الأفراد وسلامتهم وسبل عيشهم للخطر. وسلطت السيدة لوكاس الضوء على أمثلة على الفساد الذي اتخذ أشكالاً مختلفة خلال جائحة كوفيد-19، مثل الاختلاس، والمعاملة التفضيلية، والمدفوعات الزائدة غير المسجلة، واستغلال النفوذ. وقدّمت السيدة لوكاس وصفاً للعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الجائحة للنهوض بجهود مكافحة الفساد، وسلطت الضوء على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

21- وأشارت المتحدثة إلى أن الهيئة الرئيسية لصنع القرار في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي مؤتمر الدول الأطراف، سبق أن تناولت أيضاً موضوع مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ. واعتمد المؤتمر خلال دورتيه السابقتين قرارات متتالية بشأن مجموعة شاملة من ضمانات مكافحة الفساد التي ينبغي أن تكون لدى الدول في أوقات الأزمات، بدءاً من السياسات والمؤسسات السليمة ووصولاً إلى تعميم مكافحة الفساد في التصدي لحالات الطوارئ، وتدابير حماية الأموال والمشتريات العامة، وأوجه مكافحة سوء السلوك المحتمل. وكانت الدول الأطراف قد أفادت بأن الخطر الأول الذي رصدته خلال جائحة كوفيد-19 تمثل في تضارب المصالح بين الموردين والسلطات والاستخدام المفرط للإجراءات غير التنافسية.

22- وشكلت الجائحة حافزاً لاستخدام البيانات المفتوحة والبوابات الإلكترونية للمساعدة في إدارة أموال الإغاثة ومراقبة المشتريات. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً على إعداد موجز، من المقرر نشره بحلول نهاية عام 2025، بشأن أوجه التآزر بين جهود مكافحة الفساد وجهود حقوق الإنسان في إطار التعهدات التي قُطعت خلال الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

23- واستهلت عضوة من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، فاسيلكا سانشين، مداخلتها بالتطرق إلى التقرير النهائي للجنة الاستشارية بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان[1]. وأبرزت الحاجة إلى خمس خطوات خلص إليها التقرير، وهي:

(أ) ربط تدابير مكافحة الفساد بإعمال وحماية حقوق الإنسان عموماً، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) تعزيز الوقاية على جميع المستويات؛

(ج) ترجمة الربط الموضوعي إلى تدابير محددة؛

(1) A/HRC/28/73.

(د) تحديد الممارسات الواعدة وتقاسمها، لاستنباط المزيد من المبادئ التوجيهية العامة التي يجب إبلاغها للخبراء الوطنيين بطريقة مناسبة؛

(هـ) إقامة تحاور بين هيئات ومنظمات الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى المعنية باستراتيجيات مكافحة الفساد.

24- وبناءً على الخطوات المحددة التي تدعو الحاجة إليها، قدمت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان توصيات موضوعية وإجرائية. أولاً، يلزم في سياق التركيز على الوقاية اتباع معالجة صريحة لاحتياجات الفئات الضعيفة، التي قد تكون أول ضحايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. ثانياً، وضع معايير بشأن استقلالية الوكالات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد وطرائق عملها، بالاعتماد على خبرة الخبراء الوطنيين وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ثالثاً، إعداد دراسة شاملة بشأن وضع تدابير محددة لتبيان الصلة بين تدابير مكافحة الفساد والنهج القائم على حقوق الإنسان في الممارسة العملية، وبلورة سمات ومؤشرات لتعميم مراعاة القضايا المطروحة في كلا المجالين وتفعيل الصلة بين الفساد وحقوق الإنسان. رابعاً، اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الناشطين في مجال مكافحة الفساد والمبلغين عن المخالفات والصحفيين الذين يقدمون تقارير عن الفساد، بما في ذلك بموجب الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. خامساً، إنشاء ولاية مواضيعية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الفساد وتقديم المشورة بشأنها، إضافة إلى تضمين كل ولاية مواضيعية وقطرية اهتماماً بالصلة بين الفساد وحقوق الإنسان. سادساً، إدماج هذا الموضوع في الاستعراض الدوري الشامل، مع إيلاء اهتمام خاص لمعرفة ما إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف الدول ناتجة عن الفساد وإلى أي حد يصح ذلك. سابعاً: إيلاء اهتمام خاص لموضوع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الفساد في سياق عمل الفريق العامل المعني بالبلاغات والفريق العامل المعني بالحالات التابعيْن لمجلس حقوق الإنسان. ثامناً، اتباع نهج مشترك بين المؤسسات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل بناء شبكة تعمل بفعالية أكبر ضمن تحالف لمكافحة الفساد يربط المؤسسات في جنيف وفيينا مع المؤسسات الدولية والمحلية الأخرى.

25- وأشارت المتحدثة إلى عدم وجود إجراء رسمي لمتابعة التوصيات من جانب اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان نفسها أو أمانتها، وإلى أن الأمر ظل متروكاً للدول الأعضاء والآليات المختلفة للإحاطة علماً بالتوصيات وتنفيذها. غير أن استعراض القرارات اللاحقة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان بشأن الفساد أظهر أن المجلس أحاط علماً باهتمام بالتقرير النهائي للجنة الاستشارية ودعا، في جملة أمور، المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تبادل الآراء لتعميق فهم العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان. ومن المناسب بوجه خاص إقامة ولاية قوية وإتاحة موارد كافية من الميزانية لوضع معايير ومؤشرات تتيح تتبع التقدم الذي تحرزه الدول فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الاستشارية.

26- وتبيّن أن تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان يكتسي أهمية في تأطير مناقشات المجلس المتعلقة بالفساد بوصفه أحد شواغل حقوق الإنسان، ومن منظور زيادة الوعي وتعزيز الرصد. وأكدت السيدة سانسين ضرورة سد الفجوة بين التشريع والتنفيذ. ويمكن للأدوات الرقمية، لا سيما تلك التي تعمل بأنظمة الذكاء الاصطناعي، أن تؤدي دوراً مهماً في رصد الامتثال لمعايير ومؤشرات رصد التقدم المحرز في مكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان، عند وضعها.

27- وأعربت رئيسة برنامج الاتفاقيات في الأمانة الدولية لمنظمة الشفافية الدولية، جيليان ديل، في عرضها عن تقديرها لسلسلة قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن الأثر السلبي للفساد على التمتع بحقوق

الإنسان وغيرها من الأعمال التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا الصدد. وذكرت أن الفساد والعلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان يقعان في صلب عمل منظمة الشفافية الدولية، إذ شُكّلت العديد من الفروع الدولية للمنظمة بخلفية وتركيز قائمين على حقوق الإنسان.

28- وقالت المتحدثة إن منظمة الشفافية الدولية تفهم أن الفساد له تأثير سلبي خطير على جميع حقوق الإنسان؛ وفي المقابل، تشكل حماية طائفة من الحقوق أمراً أساسياً لجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على الحد من الفساد. ويشمل ذلك الحق في الحصول على المعلومات، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، والحق في قضاء مستقل ونزيه، والحق في المشاركة في الشؤون العامة. وشددت السيدة ديل على الدور الحاسم للمجتمع المدني، سواء في دعم حقوق الإنسان أو في التصدي للفساد، ولفتت الانتباه إلى حقيقة مقلقة مؤداها أن المجتمع المدني يتعرض لهجوم جسيم في 118 من أصل 198 دولة وإقليماً وفقاً لمرصد سيفيكوس (Civicus Monitor)، وأن بعض فروع منظمة الشفافية الدولية كانت من بين تلك التي تعرضت للهجوم. أما على الصعيد الدولي، فقد شملت تلك الهجمات قيام دول في بعض الأحيان بمنع منظمات غير حكومية لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حضور دورات مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

29- وسلطت السيدة ديل الضوء على عمل منظمة الشفافية الدولية فيما يتعلق بالفساد الكبير، الذي عُرِّف على أنه إساءة استخدام السلطة العليا على نحو تستفيد منه القلة على حساب الكثرة. وقالت إن هذا الفساد يسري على المسؤولين الرفيعي المستوى، ويكون على نطاق واسع، ويتسبب في معاناة خطيرة وواسعة النطاق في المجتمعات. ويؤدي التفتت الواسع النطاق للأصول المرتبط بذلك إلى حرمان الأفراد والمجموعات وشرائح بأكملها من السكان من مجموعة من الحقوق. ولخّصت المتحدّثة تركيز منظمة الشفافية الدولية على معالجة فجوة المساءلة من خلال الترافع وتعزيز التدابير والهياكل الوطنية، وكذلك من خلال إجراءات رصد مساءلة الجناة الضالعين في الفساد الكبير.

30- وأكدت السيدة ديل أن إحراز تقدم على هذا الصعيد يتطلب إيلاء أهمية لنهج تعاوني على الصعيدين الوطني والدولي وداخل الأمم المتحدة. وسلطت الضوء على ثلاثة مقترحات: أولاً، التركيز على التحدي المتمثل في تقلص الحيز المدني؛ ثانياً، التركيز على ضحايا الفساد؛ ثالثاً، التركيز على تحسين الاعتراف بالضحايا وسبل الانتصاف على المستوى الوطني. وينبغي تشجيع المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على العمل معاً من أجل تحديد مجالات التداخل بين الاتفاقيات ذات الصلة بعمل كل منهما وإدراج تقارير الاستعراض التي ينجزها ممثلوهما في أعمال الاستعراض التي يضطلع بها غيرهم من النظراء. وفي الختام، حثّت المتحدثة بقوة على إعادة النظر في المقترح المتعلق بإنشاء ولاية معنية بالفساد وحقوق الإنسان، حسبما أوصت به اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.

## جيم- جلسة التحاور

31- ذكرت سيلفي بوليني، رئيسة الوفد الدائم لمجلس أوروبا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، أن ثمة صلة حاسمة بين جهود مكافحة الفساد وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقالت إن جائحة كوفيد-19 كشفت عن مواطن ضعف في أنظمة ومؤسسات الرعاية الصحية، مما أوجد أرضية خصبة لازدهار الفساد. ولاحظت هيئة مراقبة مكافحة الفساد التابعة لمجلس أوروبا، المعروفة باسم مجموعة الدول المناهضة للفساد، أن تفشي جائحة كوفيد-19 زاد من مخاطر الفساد في القطاعين العام والخاص على حد سواء، لا سيما على صعيد المشتريات العامة،

والبحث والتطوير في مجال المنتجات، والإغاثة في حالات الطوارئ. وتدعو المبادئ التوجيهية لمجموعة الدول المناهضة للفساد الدول الأعضاء الـ 48 إلى دعم الشفافية والرقابة والمساءلة والنزاهة.

32- ومثلت المبادئ التوجيهية أيضاً دعوة إلى العمل من جانب مجموعة الدول المناهضة للفساد من أجل ضمان ألا تؤدي التدابير الاستثنائية المتخذة خلال الأزمة إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الديمقراطية. ومع انتقال المجتمعات إلى مرحلة ما بعد الجائحة، يجب أن يدرك الجميع أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر بالغ الأهمية. فالفساد لم يعرقل الوصول إلى الخدمات الأساسية فحسب، بل عمّق أيضاً من أوجه عدم المساواة وأضعف الثقة العامة. وواصلت مجموعة الدول المناهضة للفساد التشديد على آليات الرقابة القوية، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتعزيز أطر مكافحة الفساد التي تحمي حقوق الإنسان وتعزز النمو الشامل للجميع. وظل مجلس أوروبا ثابتاً في التزامه بتلك المبادئ وفي دعمه للدول في إصلاحاتها في مجال مكافحة الفساد.

33- وأشار ممثل بولندا إلى أن بلده، الذي انضم إلى المجموعة الأساسية الراعية لقرار مجلس حقوق الإنسان 17/53، قد عمل لسنوات عديدة على التصدي لمشكلة الأثر السلبي للفساد على إدارة الصحة العامة. وقال إن الفساد شكل تهديداً كبيراً للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما في سياق التعافي من الجائحة. ووضعت بولندا حلولاً هيكلية ووقائية لمكافحة الفساد، مثل شبكة الشرطة البولندية للمفوضين المدافعين عن حقوق الإنسان، وبرامج تثقيف الموظفين العموميين بحقوق الإنسان، ومنصة إشراك الشرطة في حماية حقوق الإنسان المزمع إنشاؤها، التي تجمع بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني. وأشار المتحدث إلى ضرورة اتباع نهج شامل يراعي مبادئ حقوق الإنسان في مكافحة الفساد بفعالية.

34- وذكر ممثل جنوب أفريقيا أن أثر الفساد كان مدمراً، لا سيما في سياق حالة الطوارئ الصحية العالمية التي زادت من محدودية الموارد المتاحة. ونتيجة لذلك، يعاني الأشخاص المهمشون والضعفاء من العواقب السلبية للفساد ويتكبدون بشكل غير متناسب تأثيره الطويل الأجل على تمتعهم بحقوق الإنسان. وأقر ممثل جنوب أفريقيا بأن الفساد يقوض المؤسسات الحيوية فيما يتصل بكفالة الطابع المحوري لحقوق الإنسان، وأضاف أن حكومة جنوب أفريقيا جعلت من أولوياتها وضع حد للاستيلاء على الدولة، الذي تعتبره من أسوأ أشكال الفساد. وشرح الممثل الجهود الوطنية الجارية في البلد، التي تشمل تعزيز إنفاذ القانون ومحاسبة الجناة واستعادة الأصول والموارد. وتخطط جنوب أفريقيا لتعزيز حماية المبلّغين عن المخالفات ومنع التأثير غير القانوني للموظفين العموميين. وأقرت جنوب أفريقيا بأن تعزيز حقوق الإنسان ومنع الفساد يؤازر أحدهما الآخر. وفي الختام، سأل المتحدث فريق الخبراء عن السبل التي يمكن أن تتيح لجنوب أفريقيا زيادة تعزيز الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وغايته 16-5 بحلول عام 2030، بما في ذلك بتعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة.

35- وأشار ممثل باكستان إلى أن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة قد تفاقمت بسبب ضائقة الديون، وأسعار الغذاء والطاقة، وخطر تغير المناخ الذي أصبح حاضراً بصفة دائمة. والنتيجة هي تضييق شديد للهامش المالي المتاح للحكومة في تعزيز الإغاثة وحماية حقوق الإنسان. ولم تتح سوى مساحة ضئيلة للغاية للاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالنظر إلى تغييب حقوق الإنسان جميعها وأثر ذلك التلقائي على مجالات أخرى. وقال المتحدث إن التصدي للفساد والتدفقات المالية غير المشروعة يتطلب سد ثغرات الولاية القضائية والمعايير القانونية وتعزيز القوانين المتعلقة بشفافية المعاملات المالية والعناية الواجبة من جانب المتلقين. وختم المتحدث تدخله بأن طلب من الخبراء المشاركين في الحلقة الدراسية تقاسم آرائهم بشأن الكيفية التي يمكن أن يخدم بها التعاون الدولي السعي المشترك في مجال مكافحة الفساد.

36- وسلط ممثل الصين الضوء على السبل التي أثر بها الفساد على الجهود المبذولة من أجل تنفيذ تدابير فعالة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في سياق التعافي من الجائحة. ودعا الممثل جميع الدول إلى اتخاذ موقف واضح وحازم إزاء مكافحة الفساد عبر الحدود، ودعم وتعزيز الإطار العالمي لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون تعقب واسترداد الأصول على نحو فعال. وقال إن الجهود المبذولة لمنع الفساد يجب أن تلتزم بمبادئ السيادة وعدم التدخل، مع احترام سياسات كل بلد. وينبغي أن تتجنب الحكومات إتاحة ملجأ للفساد وبالتالي أن تصبح بلدانها ملاذاً آمناً له. وقال إن حكومة الصين تلتزم بصورة دائمة بنهج يركز على الناس من خلال المشاركة بنشاط في الجهود العابرة للحدود، وتعقب الهاربين من العدالة على الصعيد الدولي، واسترداد الأصول، وبناء بيئة مواتية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

37- وذكر ممثل إندونيسيا أن قانون مكافحة الفساد في بلده يقر صراحة بأن الفساد يتسبب في خسائر مالية للدولة ويعيق التنمية وينتهك حقوق الإنسان. وأوضح أن الأولوية القصوى لحكومة إندونيسيا تمثلت في إنقاذ شعبها من فيروس كورونا (كوفيد-19) القاتل دون المساس بالحكم الرشيد والخدمة العامة في جميع أنحاء البلد. واضطلعت بذلك أولاً من خلال اعتماد استراتيجية شاملة لمنع الفساد - للفترة 2021-2022، وبعد ذلك 2023-2024 - شملت إدارة التراخيص والتجارة، والحوكمة المالية، والإصلاح البيروقراطي، وإنفاذ القانون. وثانياً من خلال تعزيز التآزر الوثيق بين اللجنة المعنية بالقضاء على الفساد والشرطة الوطنية من أجل معالجة قضايا الفساد بسرعة أكبر وتعزيز التعاون. وثالثاً من خلال تطوير نظام الحكومة الإلكترونية وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، مما يسمح لإندونيسيا بتخصيص الموارد بصورة أكثر فعالية لتأمين حقوق الإنسان لشعبها. وتظل إندونيسيا شريكاً يعول عليه في تحقيق الهدف المتمثل في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

38- ورحب ممثل البرتغال، الذي شارك بلده في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان 17/53، باجتماع الخبراء وبالمناقشة. وقال إن الفساد عقبة خطيرة أمام إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأنه يضر بالاستثمارات العامة في الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، وهي أمور أساسية للتمتع بهذه الحقوق. وأضاف أن سيادة القانون والمؤسسات العامة القوية ليسا أمراً ضرورياً لسلامة الديمقراطية فحسب، بل لكفالة قدرة الدول على التقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه 2024، قدمت حكومة البرتغال جدول أعمال جديداً لمكافحة الفساد، وهو عبارة عن مجموعة تتضمن 32 إجراءً منها تدابير تهدف إلى تنظيم نشاط جماعات الضغط، وتعزيز المكاتب القانونية للدولة، وتجنب الاستعانة بمصادر خارجية، وزيادة الشفافية من خلال إتاحة الوثائق والبيانات، وتعزيز الوسائل الرقمية للتشاور العام في العمليات التشريعية، وتعزيز موارد الآلية الوطنية لمكافحة الفساد.

39- وشكر ممثل إثيوبيا المفوضية على تنظيمها لقاء يجمع الخبراء وأصحاب المصلحة من مختلف القطاعات. وقال إن جائحة كوفيد-19 كانت لحظة فارقة في التاريخ العالمي، إذ فرضت تحديات غير مسبوقة على الصحة العامة والرفاه الاجتماعي والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. ومع أن إثيوبيا واجهت خلال الجائحة اضطرابات كبيرة في الخدمات العامة والتنمية، فقد التزمت بالتعافي المستدام مع التركيز القوي على حماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مواطنيها. وأبرزت الجائحة أهمية الشفافية والمساءلة وكفالة الاستخدام الفعال للموارد المخصصة للتعافي وللقدرة على الصمود. وسلط الممثل الضوء على الخطوات الكبيرة التي تحققت في إثيوبيا فيما يتعلق بتعزيز أطر وآليات مكافحة الفساد، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والمعايير الدولية. وشدّد على أهمية استراتيجيات التعافي الشاملة، وتعزيز المؤسسات والحوكمة، والمشاركة العامة، والشفافية، والتعاون الدولي. وفي الختام،

أشار إلى التزام إثيوبيا بضمان أن يعزز التعافي من جائحة كوفيد-19 أسس إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن إطار خال من الفساد.

40- وأشار ممثل أذربيجان إلى أن بلده أحرز تقدماً فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية وأطر العمل، مسلطاً الضوء على خطط العمل الوطنية لتعزيز مكافحة الفساد، بما في ذلك زيادة الشفافية وتحسين نوعية الخدمات العامة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تنظيم الرقابة العامة وفضح الفساد. وشدد الممثل على الجهود المبذولة للتأكد من عدم إهمال أي شخص، بما في ذلك بالاعتماد على مراكز شبكة الخدمات والتقييم التي تقدم أكثر من 360 خدمة يومياً في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق النائية. وقال المتحدث إن أذربيجان ثابتة في التزامها بالوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وأنها على استعداد لتقاسم الممارسات الجيدة المتبعة في سياق الجهود المبذولة لمنع الفساد ومكافحته.

41- وشدّد ممثل المكسيك على أن بلده قد عزز سياساته العامة في مجالي التشريع ومكافحة الفساد، مسلطاً الضوء على أن نسبة القضايا المتعلقة بالفساد قد انخفضت بنسبة 11,2 في المائة بين عامي 2019 و2023. وأوضح أنه في ظل الحكومة الحالية، ستصبح أمانة الخدمة العامة أمانة معنية بمكافحة الفساد والحكم الرشيد وأنها ستتبنى نهجاً وقائياً. وطلب الممثل من الخبراء المشاركين في الحلقة الدراسية تقاسم أمثلة على الممارسات الجيدة في إشراك المجتمع المدني في الجهود المبذولة من أجل مكافحة الفساد على نحو يركّز على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

42- وأعرب ممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات (الكاميرون) عن امتنان بلده لفرصة المشاركة في اجتماع الخبراء، مشيراً إلى أن الحلقة الدراسية كانت مفيدة بوجه خاص لأن الكاميرون من البلدان التي تكابد آفة الفساد البالغة الصعوبة. وأنشأت حكومة الكاميرون لجنة لمكافحة الفساد تعمل على نحو مستقل، بما في ذلك على مختلف المستويات الحكومية. وقال إن اللجنة اتخذت مبادرة بشأن تصنيف الوزارات والإدارات المختلفة من منظور الفساد. وختم الممثل تدخله قائلاً إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات تدعم لجنة مكافحة الفساد وتشرف على جميع قضايا الفساد التي يثبت فيها وجود صلة بين الفساد وحقوق الإنسان.

43- وأشارت ممثلة منظّمة الشفافية الدولية إلى أن الفساد يُشكّل عاملاً مساعداً مباشراً يغذي النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تعميق المعاناة الإنسانية وزعزعة استقرار البلدان والمناطق وتعريض حياة الناس للخطر. ولئن كان الفساد يترك الدول عرضة للتهديدات الأمنية ويقوّض حماية المجتمعات، فهو يتسبب أيضاً في إضعاف المؤسسات المسؤولة عن صون الأمن الوطني وحماية المدنيين، مما يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور والكفاءة التشغيلية. ويؤدي تغلغل الفساد في مجال المشتريات العسكرية إلى تحويل وجهة أموال مهمة وإبعادها عن الاحتياجات الدفاعية الأساسية، مما يقوض القدرات الدفاعية ويضعف تدريب أفرادها. وبالتالي، لا يشكل التصدي للفساد في قطاع الدفاع والأمن ومنعه مسألة حوكمة فحسب، بل أيضاً ضرورة حتمية لبناء السلام وأفضل وسيلة تخدم الأغراض الدفاعية. وحثّ الممثل جميع أصحاب المصلحة على اعتبار تدابير مكافحة الفساد عنصراً أساسياً في استراتيجيات منع نشوب النزاعات على الصعيدين الوطني والدولي من خلال تعزيز الحوكمة والشفافية في قطاع الدفاع والأمن، والنهوض بأطر المساءلة الوقائية والإصلاحية على حد سواء، وإدماج استراتيجيات مكافحة الفساد في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وبناء السلام، والاستفادة من التعاون العالمي.

44- وذكر ممثل تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفريقه العامل المعني بحقوق الإنسان والفساد أن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء على الروابط الحاسمة بين الفساد وحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن الفساد يفاقم أوجه عدم المساواة ويقوض إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ولمواجهة تلك التحديات، شدد التحالف على ضرورة الاعتراف بالدور الأساسي للمجتمع المدني وضرورة رفع القيود

المستمرة على الحيز المدني التي تحد من المشاركة الفعالة في عمليات مكافحة الفساد. وينبغي أن تقدم آليات وهيئات الأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان، أمثلة على أفضل الممارسات التي تعزز مبادئ المشاركة الشاملة للجميع والشفافية والمساءلة.

45- وتُشكّل هذه المبادئ عاملاً ضرورياً للنهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان في جهود مكافحة الفساد، وينبغي التمسك بها في جميع عمليات الأمم المتحدة. وأعرب الممثل عن أمله في أن تلهم الحلقة الدراسية والمناقشات اللاحقة اتخاذ إجراءات محددة، لا سيما في صياغة النسخة المقبلة من قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، مع إعادة تأكيد دور المجلس الحيوي في ضمان أن تكفل تدابير مكافحة الفساد حماية الحريات الأساسية. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يعزز اتساق السياسات في جميع عمليات الأمم المتحدة من أجل تعزيز نهج موحد وفعال تجاه حقوق الإنسان وجهود مكافحة الفساد. وأعرب التحالف عن استعداده للتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى التي ترغب في تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان في سياق مجلس حقوق الإنسان.

46- وأشار ممثل شركة روجرت وأولبريتش (Rogert and Ulbrich)، وهي شركة محاماة مقرها في دوسلدورف بألمانيا، إلى أنه يمثل المتضررين من الآثار السلبية للتدخلات الطبية. وذكر أنه يمكن حماية موردي الأدوية من المساءلة عن طريق العقود، وهو ما قد يصل إلى حد إساءة استخدام لأموال دافعي الضرائب ويمثل أحد أعراض الإشكالات المنهجية المطروحة، مثل تزايد مصالح جماعات الضغط، مشدداً على ضرورة استعادة الشفافية والمساءلة.

47- وناقش ممثل عن منظمة عين الجمهور على العلوم (Public Eye on Science) قلق المنظمة بشأن الفساد في مجال الصناعات الطبية، الذي ازدادت حدته خلال جائحة كوفيد-19. وأشار الممثل إلى الافتقار إلى المساءلة من جانب السلطات التي تراقب إنتاج الأدوية.

48- وأشار ممثل جمعية Ärztlicher Berufsverband Hippokratischer Eid (جمعية ألمانية) إلى الوضع في ألمانيا والافتقار إلى تقييمات سليمة للتدخلات الطبية الموجهة للمرضى، ودعا إلى مزيد من الشفافية على صعيد المجتمع الدولي وإلى تمكين البحث العلمي المستقل.

49- وفي مداخلة أخرى، أشارت كاترين كوينينغ إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أثقلت كاهل الأطباء والعيادات في ألمانيا ولم يتمكن الأطباء من مساعدة جميع المرضى طوال فترة الجائحة، بما في ذلك المتحدثة نفسها. وشددت على أهمية ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات العلمية.

50- وأشار ممثل عن منظمة "مواطنون من أجل العدالة العامة" (Citoyens pour la Justice Publique) إلى أن الفساد يمكن أن يتجذر داخل المؤسسات الدولية التي تتلقى التمويل من الجهات المانحة والمؤسسات والشركات الخاصة، داعياً إلى اتخاذ تدابير وقائية ضد التأثير غير المبرر للقطاع الخاص ومشككاً في فرضية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

51- وبعد مداخلات الحضور، طلب مدير الجلسة من الخبراء المشاركين في الحلقة الدراسية الرد على الأسئلة وتقديم الملاحظات الختامية. وطلب منهم تقاسم الممارسات الجيدة بشأن إشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد، وتبيان السبل التي يمكن من خلالها للتعاون الدولي أن يدعم مكافحة الفساد ويسهم في إحراز تقدم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

52- وفي معرض الردود المقدمة، تناول السيد أبو بكر مجدداً عمل فريق العمل المكلف بتحسين تصنيف بلده في مؤشر الحماية من الفساد المعتمد من منظمة الشفافية الدولية. وقال إن المسؤولين والخبراء والآليات التي تعمل على مكافحة الفساد يجب أن يضعوا في الاعتبار دائماً المدخلات المقدمة

من المجتمع المدني لضمان تحسين الخدمات وتعزيز الشفافية. وأشار السيد أبو بكر إلى أهمية الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الشفافية في مجال المشتريات العامة، وكذلك تسخير قوة وسائل التواصل الاجتماعي ليستفيد منها المبلغون عن الفساد دون خوف من الانتقام، ودعا الدول إلى مواصلة تطوير أفضل الممارسات وتقاسم المعلومات لتعزيز التعاون الدولي.

53- وناقش السيد لمدور العلاقة الوثيقة بين جائحة كوفيد-19 والفساد، مشيراً إلى أن الجائحة شكلت فرصة سانحة لظهور شركات فاسدة. وحيثما تقع جائحة أو أزمات أخرى، تبرز الحاجة إلى توخي المزيد من اليقظة إزاء احتمال تصاعد الفساد بسبب عدم الاستقرار. وخلال جائحة كوفيد-19، كان من الممكن، في بعض الأحيان، شراء تصاريح إعفاء من الحجر الصحي حتى ولو لم يكن الشخص مؤهلاً لذلك. وثمة حاجة إلى توخي اليقظة مستقبلاً فيما يتعلق بهذا النوع من الفساد.

54- وأضاف السيد لمدور أن التعاون الدولي يمثل عاملاً أساسياً في إنجاح منع الفساد. ويزداد الفساد خلال الأزمات، كما في حالة المشتريات خلال جائحة كوفيد-19، مما يؤثر سلباً على حقوق الإنسان. وفي حين تتباين قدرات المواجهة من بلد لآخر، يمكن لتقاسم المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا والخبرة أن يساعد في حماية حقوق الإنسان ومنع جميع أشكال الفساد. وفي الختام، سلّط السيد لمدور الضوء على أهمية تقاسم أفضل الممارسات خلال اجتماع الخبراء ومواصلة مناقشة هذه المسألة.

55- وأشار السيد أيالا إلى تزايد حالات المساءلة في كولومبيا بسبب مشاركة المواطنين وعملهم. فخلال جائحة كوفيد-19، أدى ذلك إلى مزيد من الشفافية والرقابة على المشتريات العامة والنفقات العامة. وشكل الانخراط في العملية ومشاركة المجتمع المدني وسيلة أتاحت للمجتمع المدني تعزيز آليات الشفافية القائمة أو المزمع إنشاؤها. وتمثل المساءلة ممارسة جيدة أخرى في كولومبيا: فجميع الهيئات العامة في البلد مسؤولة أمام مواطنيها، وتضطلع كل هيئة عامة بتنظيم يوم يتاح فيه لأي مواطن كولومبي أن يسأل عن عمل تلك الهيئات العامة ويطرح شواغله بشأن أداء موظفي الخدمة المدنية. وسُلط الضوء على أهمية تعزيز التفاعل بين الآليات المنشأة في فيينا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآليات حقوق الإنسان في جنيف. ويمكن للمفوضية أن تدعم الدول التي ترغب في وضع حقوق الإنسان في صلب سياسات مكافحة الفساد. ولدى منظومة الأمم المتحدة في جنيف إمكانات كبيرة لمساعدة الدول وضمان أن تكون السياسات متمحورة حول الأفراد، فضلاً عن تعزيز قيم مكافحة الفساد. ويجب أن يعي جميع المواطنين أن الأصول العامة مِلك لهم جميعاً وأن الفساد يطال الجميع.

56- وذكرت السيدة لوكاس في معرض ردودها وملاحظاتها الختامية أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل على تيسير إنشاء مجموعة تمثل المجتمع المدني في جنوب شرق آسيا بهدف تسخير قوتها والاستفادة منها في الدعوة وإبلاغ الحكومات بجهود مكافحة الفساد. وقالت إن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رابطة مماثلة من الصحفيين الاستقصائيين في المنطقة نفسها. وإضافة إلى ذلك، يستضيف المكتب في أفريقيا شبكة إقليمية من الصحفيين الاستقصائيين العاملين في مجال مكافحة الفساد، وهو يعمل الآن مع المفوضية في جنوب شرق آسيا من أجل تمكين المجتمع المدني المحلي. وأسفرت تلك الجهود، على سبيل المثال عن زيادة الاهتمام بعقد حوارات أو منتديات إقليمية منتظمة ووضع خطط على المستوى الوطني تتناول قضايا مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. وقالت المتحدثة إن المكتب يعتبر أن منظمات المجتمع المدني تساعد في تحسين جودة بيانات نظم المشتريات وسجلات الملكية لتقاسمها لاحقاً مع الحكومات من أجل تحسين النظام.

57- وقالت المتحدثة إن السبيل الوحيد لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هو التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد العابر للحدود. فبدون التعاون الدولي، من الصعب تحديد عائدات الفساد التي انتقلت عبر الحدود من خلال تبييض الأموال أو غيرها من التدفقات المالية غير المشروعة. وأشارت

السيدة لوكاس إلى التأثير الإيجابي لشبكات التعاون غير الرسمية خلال جائحة كوفيد-19، إذ ساعدت هذه الشبكات على زيادة سرعة التواصل وتبادل المعلومات بين البلدان. ويدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة غلوب) باعتبارها منصة للتعاون الدولي، وهو ما قد يكون ذا أهمية لبعض البلدان المشاركة في الحلقة. وينظر المكتب في الاستعراضات التي أُجريت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان في جنيف بشأن مختلف القضايا من أجل فهم أفضل للقواسم المشتركة بينها وتحديد سبل دعم الدول الأطراف في معالجتها.

58- وذكرت السيدة سانسين أن هناك فرصاً تتيح للمنظمات غير الحكومية التعاون اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وذلك مثلاً من خلال تقديم توصيات بشأن ما ينبغي أن تركز عليه اللجنة الاستشارية خلال دوراتها المقبلة. وردت المتحدثة على بعض المداخلات، مشيرةً إلى عدم وجود معايير بشأن كفالة استقلالية هيئات مكافحة الفساد، وأن وضع مثل هذه المعايير يشكل إحدى التوصيات الواردة في تقرير صاغته اللجنة الاستشارية في عام 2015. وشدّدت السيدة سانسين على أهمية العمل بتوصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى وضع معايير ومقاييس لقياس وتتبع التقدم الذي تحرزه الدول في الوفاء بالتزاماتها بالعمل على الربط بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. وسلطت الضوء أيضاً على الحاجة إلى زيادة التركيز على الوقاية وسد فجوة المساءلة القائمة والفجوة في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تلك التي تدعمها أنظمة الذكاء الاصطناعي، من أجل التصدي على نحو أفضل لتحديات مكافحة الفساد.

59- وأكدت السيدة ديل أن التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني هو هدف منظمة الشفافية الدولية. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، أشركت الحكومة المؤقتة ممثلين عن المجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بالإصلاحات المخطط لها. وفي غواتيمالا، خرج المجتمع المدني إلى الشوارع لضمان احترام نتائج الانتخابات وعمل بعد ذلك ضمن تعاون وثيق مع الحكومة في إعداد مقترحات الإصلاح على المستوى المحلي. وشارك المجتمع المدني النيجيري في الرقابة على الأصول المعادة وفي المناقشات السياسية بشأن التعاون مع السلطات. وشددت المتحدثة على أهمية التعاون على المستوى الدولي، بما في مثلاً من خلال قرارات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

60- وكررت السيدة ديل النقاط التي أثيرت بشأن أهمية التعاون، بما في ذلك على المستوى الوطني بين الحكومة وأصحاب المصلحة. وقالت إن تعزيز الهياكل القائمة، مثل المركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد، أمر أساسي على المستوى الدولي. وقدمت مثالاً على نموذج جيد هو اجتماع خبراء الأمم المتحدة بشأن الفساد المرتبط بأحجام هائلة من الأصول، الذي عقد في أوسلو في عام 2019، بمشاركة 140 خبيراً من أكثر من 50 دولة، بما في ذلك ممثلو الدول والمجتمع المدني. وكانت مجموعة الخبراء تلك قد قدمت 64 توصية بشأن معالجة الإفلات من العقاب في حالات الفساد الكبير. وأكدت السيدة ديل أن هذا المثال يشكل ممارسة جيدة في تبيان الروابط بين الفساد وحقوق الإنسان.

## دال- ملاحظات ختامية

61- ألقى الملاحظات الختامية تود هاولاند، رئيسُ فرع التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية، التابعة للمفوضية. وقال المتحدث إن العروض والمناقشات التي تخللت الحلقة الدراسية للخبراء قد بينت الأثر المدمر الذي يحدثه الفساد في مؤسسات الدولة وتأثيره على قدرة الدول على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وأشار إلى الأثر غير المتناسب الذي تعاني منه الفئات والمجتمعات المهمشة. فالفساد يجعل أشخاصاً ومجتمعات عرضة

للتمييز. ويعيق إلى أبعد الحدود الحكم الرشـيد والعدالة. وهو ليس فعلاً بلا ضـحايا. فمن نتائجه تقويض قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان وإزاء تسخير أقصى الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو تدريجي.

62- ويمكن أن تكون تجربة ماليزيا في الحد من الفساد من خلال التناوب الوظيفي بين كبار موظفي الخدمة المدنية، وكذلك استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2024-2028 التي تمثل خطة شاملة تدمج جهود جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السياسيون والقطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، مثالاً يجدر أن تستفيد منه البلدان في سياقات مماثلة.

63- وأقرّ السـيد هاولاند بالجهود التي يبذلها المغرب من أجل تنفيذ تدابير مكافحة الفسـاد، مع الاسترشاد في ذلك بمسلمة مؤداها أن الفساد يؤثر سلباً على حقوق الإنسان وقد يؤدي إلى انتهاكها؛ وسلط المتحدث الضوء على دور المغرب بصفته واضع المشروع الأول للقرار الذي صدر بموجبه تكليف بعقد الحلقة الدراسية. وأشار السيد هاولاند إلى التحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، كما هو الحال في كولومبيا، وقال إن هذه العوامل تمثل عقبة أمام توطيد السلام. وأحاط علماً بتوصية كولومبيا بشأن زيادة استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل، من أجل إصدار توصيات تتعلق بالصلة بين الفساد وحقوق الإنسان، وبالتالي دعم الدول في مكافحة الفساد بنهج قائم على حقوق الإنسان.

64- وأشار السيد هاولاند إلى التذكير الهام الوارد في التقرير الحاسم الصادر في عام 2015 عن اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن الأثر السلبي للفساد والتمتع بحقوق الإنسان، الذي أبرز أهمية التدابير الوقائية باعتبارها أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الفساد وتجنب أثره السلبي على التمتع بحقوق الإنسان. وشدد، بالتالي، على ضرورة تعزيز الوقاية على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية. وذكّر بأن اللجنة الاستشارية كانت قد أوصت في تقريرها بإجراء دراسة شاملة للتدابير المحددة التي يمكن اتخاذها لإقامة صلة بين تدابير مكافحة الفساد والنهج القائم على حقوق الإنسان في الممارسة العملية، ولاحظ أن تلك الدراسة، التي لم تُنجز بعد، يمكن أن تدعم الدول في الجهود التي تبذلها لمكافحة الفساد.

65- وأشار السيد هاولاند إلى تشديد منظمات المجتمع المدني على أن الشفافية والمساءلة والمشاركة هي شروط أساسية لنجاح جهود مكافحة الفساد. ويجب تمثيل ضحايا الفساد والمجتمع المدني وإشراكهم في جميع جهود مكافحة الفساد. وأعاد المتحدث تأكيد أهمية مواصلة توسيع نطاق دعم المفوضية لجهود مكافحة الفساد من أجل حماية الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، بما يشمل الموارد المخصصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

66- وفي الختام، اقترح السيد هاولاند مواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وشكر المشاركين وأشار إلى أن تقريراً يلخص المناقشات سيقدم في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

## ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

67- **أكدت العروض والمناقشات والمداخلات على نحو متوافق أن الفساد وما يرتبط به من تدفقات مالية غير مشروعة شكّلا تهديداً كبيراً للعديد من البلدان، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، توافق الخبراء والمشاركون على أن الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة كان لهما تأثير سلبي على إعمال جميع حقوق الإنسان.**

68- وأبرزت المناقشات التفاوت بين قدرات الدول في التصدي للفساد عبر الحدود وما يرتبط به من تدفقات مالية غير مشروعة. وطلب الخبراء والمشاركون من المفوضية وغيرها من المنظمات العاملة في هذا الصدد أن تواصل تقديم المساعدة لأغراض بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى لدول الأعضاء، لا سيما تلك التي تحتاج إليها، لتعزيز قدراتها في التصدي للفساد.

69- وأعاد المشاركون تأكيد أهمية التعاون الدولي فيما بين البلدان، وكذلك مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، مثل المفوضية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك على صعيد التفاعل الوثيق بين هذه الكيانات ضمن إطار حاسم يقوم على التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الفساد.

70- وأكد العديد من المتحدثين دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وسُلط الضوء على مسألة الشفافية والمساءلة باعتبارهما حجر الزاوية في الجهود الفعالة لمكافحة الفساد، وكذلك الحاجة إلى تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

71- وخلال الحلقة الدراسية، أوصى بعض الخبراء المشاركين وممثلو عدة دول وممثلو المجتمع المدني وعدد من أصحاب المصلحة الآخرين بأن تضطلع الدول بما يلي:

(أ) جمع بيانات مصنّفة بشأن التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على الضحايا في جهود مكافحة الفساد؛

(ج) كفالة بيئة مواتية وحماية المبلغين عن المخالفات والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني المهتمين بقضايا مكافحة الفساد؛

(د) تمكين الضحايا والمجتمع المدني من المشاركة في الإجراءات الجنائية المتعلقة بالفساد لضمان وصولهم إلى العدالة وجبر الضرر؛

(هـ) تعزيز الاتساق السياساتي بين المناقشات المتعلقة بمكافحة الفساد التي تحتضنها جنيف وفيينا ونيويورك؛

(و) تعزيز مشاركة المجتمع المدني وكفالة الشفافية والوصول إلى المعلومات المتعلقة بجهود مكافحة الفساد، بما في ذلك في المحافل الدولية التي تناقَش فيها قضايا مكافحة الفساد؛

(ز) دعم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في معالجة الأثر السلبي لمكافحة الفساد على حقوق الإنسان؛

(ح) تعزيز الدعم الذي تقدمه الدول إلى المفوضية من أجل تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وبصفة أكثر تحديداً، لإجراء الدراسة الشاملة المتعلقة بالتدابير المحددة اللازمة لتبيان الصلة بين تدابير مكافحة الفساد والنهج القائم على حقوق الإنسان في الممارسة العملية؛

72- وأوصى المشاركون في الحلقة الدراسية للخبراء بأن تعزز المفوضية عملها في مجال مكافحة الفساد لمنع التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة به من خلال تقديم التوجيه والمساعدة التقنية إلى الدول لمواءمة جهودها في مكافحة الفساد مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وكفالة جعل ضحايا الفساد في صلب تلك الجهود.